

تقرير

ملف السوق الحرة مفتوح: قرار حاسم لديوان المحاسبة سويسرا تتحرك لحماية شركة طردت من أفريقيا بعد اتهامها برشوة سياسيين



ينظر فنيانوس اجوبة ديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة (مروان طحطح)

موريشيوس» من أجل تزويد المتاجر في المنطقة الحرة. يضيف التقرير: «وبعد استدعاء رئيس الوزراء السابق، سيسافر محققون إلى سويسرا بهدف الحصول على تفاصيل بشأن دوفري حول الاتفاق المعقود مع نانديني سورناك وراكش غولجوري».

<https://www.lexpress.mu/affaire-dufry-/263482/article-ramgoolam-arrete-une-nouvelle-fois>

أما صحيفة «لا سانتييل» فنشرت في حزيران 2015 أن الشبهة تطال رئيس الوزراء باستغلال منصبه من أجل توفير المناخ الملائم لاستبدال الشركة الألمانية «غيبير هيانمان» بشركة «دوفري السويسرية» كمزود للمنطقة الحرة. تابع التقرير: «فريق مفوض الشرطة هيمان غانجي يضع الملامة على نافين رامغولام لكونه فاض شركة دوفري بالقدوم إلى موريشيوس حتى قبل أن تطلق جنة المنطقة الحرة في موريشيوس طلبات العروض. وكذلك حول العمولات المدفوعة لصديقه نانديني سورناك وكاتم أسرار السابق راكش غولجوري عبر شركة أسست خصيصاً في سويسرا لهذا الغرض باسم فريديو».

ووفق التفاصيل التي قدمها راكش غولجوري لغانجي، فإن «رئيس الوزراء الأسبق خطط شخصياً لقدم دوفري إلى موريشيوس. ويضيف رئيس فاشيون ستابل أن نافين رامغولام طلب كذلك من نانديني سورناك أن تتصرف بمخاطبة واجهة». وأضاف التقرير أن غولجوري عثر عن اعتقاده بأن رامغولام استخدم الفرنسي لوران أوباديا الذي سمي مستشاراً اقتصادياً في السفارة الموريشيوسية في باريس، من أجل القيام بمفاوضات مع دوفري. وشرح غولجوري كذلك أن رامغولام التقى في باريس ممثلين عن دوفري برفقة سورناك، التي رافقته إلى لندن، حيث التقيا أشخاصاً من محيط أوباديا. ولكن الاعتراف الأخطر الذي قدمه غولجوري هو أن العرض المقدم كان مصمماً على قياس «دوفري». إذ إن المبالغ المالية دفعت تبعاً لسورناك وغولجوري، عبر «فريديو». بين 2012 و2013، علماً بأن هذه المبالغ تمثل 4,2 في المئة من الأرباح السنوية لـ«دوفري» في موريشيوس.

على أن الأمر لم يقتصر على هذا الحد، إذ ظهر لاحقاً في كينيا أن هناك محاولة لإدخال دوفري مباشرة أو من خلال شركات وسيطة. وقد أثار «اتحاد المستهلكين في كينيا» الأمر لدى الرأي العام، مستنداً إلى نتائج التحقيقات في موريشيوس، حيث واجهت الشركة السويسرية ضغوطاً في كينيا بعد إثارة الشبهات حول كيفية عقدها الصفقة في المطار الدولي في نيروبي. <http://www.cofek.co.ke/index.php/jkia-duty-free--1459/news-and-media> (الأخبار)

وفي ما يتعلق بعقد آخر، وقع بين الشركة المزودة «دوفري» وشركة تدعى فريديو، مدمجة في سويسرا. السيد غولجوري زودنا بوضع رسائل إلكترونية بينه وبين الإدارة العليا لشركة دوفري، السيدة نانديني سورناك، السيد لوران أوباديا، ومحام في سويسرا يدعى الكسندر شورارتز، مرتبطة بمفاوضات لوضع أسس دفع عمولات عبر خلق وكالة مبيعات».

<http://www.lemauricien.com/article/echange-poignee-mains-qui-restera-les-Annales-des-affaires-et-la-politique>

أما صحيفة «لو ماتينال» فكتبت في 4 حزيران 2015: «إن شركة «فريديو» قد تكون مجرد اسم لأن الشكوك تتمحور حول شركة أخرى تدعى

تداولت وسائل إعلام معلومات عن تورط «دوفري» عمولات لسياسيين

«ويغام هولدينغ» حيث تبين من برید إلكتروني مرسل في 30 أيلول 2013، كتب لوران أوباديا، المستشار السابق لنافين رامغولام، للكسندر شورارتز طالباً من شركة «دوفري» أن توقف كل عمليات الدفع لشركة فريديو وتبدأ بالدفع لشركة ويغام هولدينغ، وهي مؤسسة مدمجة في نيقوسيا في قبرص».

ويتحدث التقرير كذلك عن أن الناشطة السابقة في «الحزب العمالي» وسيدة الأعمال، نانديني سورناك، تلقت أوامر، هي وراكش غولجوري، من رامغولام، بالمطالبة بالعمولات لشركة «دوفري»: «تقدر التحقيقات أن الناشطة السابقة في الحزب العمالي تلقت مبالغ مالية نتيجة اتفاق مع دوفري، المزود الحصري لجنة المنطقة الحرة في موريشيوس، عبر شركتها فريديو، المدمجة في سويسرا. وعبر آلية لتقاسم الأرباح، 51 في المئة تصل إلى خزائن دوفري، المساهم الأساسي فيها هي نانديني سورناك، والـ 49 في المئة الباقية تذهب إلى شركة فريديو».

https://issuu.com/le_mafinal/docs/20150604_lm

كذلك نشرت صحيفة «اكسبريس» الموريشيوسية، بتاريخ 2 حزيران 2015 أن نافين رامغولام أعطى توجيهات لنانديني سورناك وإلى راكش غولجوري (رئيس الحزب العمالي) للمطالبة بعمولات من شركة «دوفري». وتلك الشركة اختيرت في تشرين الأول 2012 من قبل «جنة المنطقة الحرة في

تضارب المعلومات بعد ورود أسماء أكثر من رجل أعمال لبناني كـ«وسيط يقدم خدماته لتسهيل حصول الشركة السويسرية على الترخيم، مقابل أسهم وعمولات مالية». وبين هؤلاء الأسماء من كان له علاقة واضحة بشركة «وورلد ديوتي فري».

وتبين أن الاهتمام الفعلي من جانب السفارة السويسرية، ومن جانب المكاتب الدولية للشركة السويسرية العملاقة، سببه الخشية من انتقال الشكوك حول عملها في لبنان ربطاً بما تعرضت له قبل عامين في أفريقيا، إذ تبين أن الشركة المذكورة، «ديو فري»، أبعثت في عام 2015 عن تولى السوق الحرة في موريشيوس، بعدما أظهرت تحقيقات قامت بها الجهات الرسمية أنها متورطة في ملف فساد ورشسى. وفي 3 حزيران 2015، نشر تقرير في صحيفة «لو موريشيان» الموريشيوسية يتحدث عن «توجه رئيس وزراء موريشيوس السابق، نافين رامغولام، للمرة الرابعة إلى شعبة التحقيقات المركزية المتخصصة في القضايا الحساسة والتي تطال الرأي العام، حيث تم توقيفه والتحقيق معه بشأن عمولات دفعت في إطار عقد عمل وتوفير منتجات رفاهية لمحال تجارية في المنطقة الحرة في موريشيوس في مطار سير سيوساغور رامغولام الدولي وفي مطار سير غايتان دوفال المحلي». وتابع التقرير أنه في صباح 3 حزيران وجهت تهماً بمؤقتتان، الأولى متعلقة بالرشوة، والثانية بتبويض الأموال، بحق رئيس الوزراء السابق. وفق التقرير، فإن الملف يتناول «فضيحة» الأموال التي دفعت لمؤسسة «فريديو» في سويسرا التي يملكها رجل يدعى نانديني سورناك. من جهة ثانية، ذكر التقرير أنه، في وقت خال إنمام تلك الصفقة، تم تبديل شركة «فريديو» بشركة أخرى تدعى «ويغام هولدينغ» مرتبطة بأسماء أخرى «على المستوى الدولي»، مثل لوران أوباديا والكسندر شورارتز. ووفق التقرير، فإن ست دفعات تمت ما بين عامي 2012 و2015، حوّلت إلى مصرف «في بي» في زوريخ في سويسرا، وللاتحاد المصرفي الخاص في جنيف، باسم السيدة نانديني سورناك.

وتحدث التقرير كذلك عن راكش غولجوري، المستشار السابق لرامغولام، حيث إن تأسيس شركة «فريديو» تم بشراكة ما بين غولجوري وسورناك. وتقول الصحيفة عن رئيس الوزراء أنروود جونغوث قوله إنه تلقى معلومة تفيد بأن «راكش غولجوري،

بانتظار قرار ديوان المحاسبة حول نتائج المزايدة العمومية التي جرت أواخر الشهر الماضي لتلزم السوق الحرة في مطار بيروت الدولي، يواصل مجلس شورى الدولة النظر في الطعن المقدم من شركة «وورلد ديوتي فري» المعترضة على استبعادها من المزايدة بحجة عدم اكتمال أوراقها للتأهيل. كذلك تقدمت الشركة بدعوى أمام قضاء العجلة لوقف تنفيذ نتائج المزايدة، فيما تنشط السفارة السويسرية في بيروت على خط الاتصالات مع القصر الجمهوري ووزارة العدل لأجل دعم ملف الشركة السويسرية.

في هذه الأثناء، يستمر وزير العدل بمطالبة النيابة العامة التمييزية بملاحقة شركة «باك» ورئيسها محمد زيدان، رغم أن التحقيقات القانونية التي جرت الشهر الماضي انتهت إلى قرار القاضي سمير حمود بحفظ الملف لعدم توافر عناصر شبهة بحق زيدان والمؤسسة التي يترأسها والتي فازت بالمزايدة العمومية. ومع ذلك، تستمر بعيداً عن الأضواء المعركة بين فريق الرئيس ميشال عون الوزاري من جهة، ورئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الأشغال يوسف فنيانوس من جهة ثانية، على خلفية الموضوع نفسه. ذلك أن وزير العدل سليم جريصاتي يهدد بملاحقة موظفين ومديرين في وزارة الأشغال للتحقيق في دورهم بالتهمة المتعلقة بهدر المال العام في السوق الحرة في الفترة السابقة.

على أن الجديد هو الحديث عن تحقيقات سرية تجري حول عملية تسرب ملفات تتعلق بالمزايدة قبل حصولها وبعده. ويجري الحديث عن تلاعب يهدف إلى إدخال أرقام إلى مغلفات الشركات المستبعدة تفوق المبلغ الذي عرضته شركة «باك» والتي جرى على أساسها تليزيمها المشروع.

وبانتظار أن يبت الوزير فنيانوس قراره النهائي ربطاً بأجوبة ديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة، تتداول الأوساط المعنية معلومات متضاربة حول هوية المالك الحقيقي لشركة «وورلد ديوتي فري» السويسرية التي تقدمت إلى المزايدة بعدما تعذر على شركة «دوفري» التقدم إلى المزايدة بسبب خلافات مع وسطاء لبنانيين على الحصص والأسهم. وتلاحق شركة «دوفري» السويسرية تهماً بالتدخل، باعتبار أن غالبية المعنيين بالملف قانونياً وتجاريّاً يعتبرونها المالك الفعلي لشركة «وورلد ديوتي فري»، علماً بأن آخرين قالوا إن شركة «بنيتون» المنتجة للملبوسات هي المالكة لـ«وورلد ديوتي فري». وجاء

من طريقة تقسيم بعض الدوائر (الشمال مثلاً، وتقسيم الجنوب إلى ثلاث دوائر)، فتظهر كأنها تستهدف قوى معينة. من الأمور التي طرحها الوفد على رئيس المجلس، وتُعد من الخطوط الحمر لديه، نقل أربعة مقاعد مسيحية من قضاء إلى آخر ومن دائرة إلى أخرى (المقعد الماروني في طرابلس إلى البترون، المقعد الماروني في البقاع الشمالي إلى جبيل، المقعد الماروني في البقاع الغربي إلى المتن الشمالي والمقعد الإنجليزي في بيروت الثالثة إلى الأشرقية). كذلك أصر ممثلو المستقبل والقوات على أن تكون رئاسة مجلس الشيوخ من نصيب مسيحي، وهو ما يرفضه بري أيضاً.

وكان الحريري قد طلب موعداً من بري قبل قرابة خمسة أيام، لكن رئيس المجلس طلب التريث إلى ما بعد عودة رئيس الحكومة من قطر. ثم طلب عدوان لقاء بري، فقرر الأخير أمس أن يكون اللقاء ثلاثياً، بعدما أُبلغ بأن لدى المستقبل والقوات تطورات إيجابية. وبناءً على ذلك، تريت في إعلان إرجاء جلسة اليوم حتى يبني على الشيء مقتضاه.

وخلال ما جرى التداول به أمس، نفت مصادر في كتل الإصلاح والتغيير أن يكون الوزير جبران باسيل قد حضر لقاء مع الحريري وعدوان قبل اجتماع عين التينة. وقالت المصادر لـ«الأخبار» رداً على سؤال إن كان عدوان يُفاوض باسم التيار الوطني الحر، «نحن والحريري وعدوان نُنسق سوياً. وهما نقلاً الاقتراح الذي توصلت إليه نقاشاتنا: مجلس شيوخ، ونسبية في دوائر متوسطة والصوت التفضيلي في القضاء. هذا الطرح مُتقدم على سواه ولكن لا يعني أن التأهيلي سقط».

في المقابل، قال نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم إنه «بعدما سقط مشروع التمديد بالإجماع، لم يبق أمامنا سوى خيارين: إما القانون الجديد المبني على النسبية وإما الفراغ». وبما أن «الفراغ كما سمعنا الجميع يستنكره، وهذا إنجاز أيضاً، إذ لم يبق أمامنا إلا النسبية. لعل البعض يقول إن النسبية لا تلائمنا، هل تعلمون أن النسبية فيها عشرة وعشرون خياراً كلها اسمها نسبية؟ فلنتفق كأطراف على واحد من الخيارات، ويمكن أن ندور الزوايا وأن نتفق على القضايا محل الاختلاف حتى نصل إلى قاسم مشترك نجتمع فيه من أجل أن نقرر قانوناً يُحقق ثلاثة أمور: الإنصاف، سعة التمثيل وإمكانية التوافق على الصيغة المطروحة». فالإتفاق على قانون جديد، وفقاً لقاسم، «يؤدي إلى الاستقرار السياسي ويحقق نجاحاً جديداً للعهد، إضافة إلى نجاحاته، ويؤدي أيضاً إلى أن ننصرف إلى قضايا الناس وشؤونهم الاجتماعية والاقتصادية».

(الأخبار)

فرصة عمل براتب مغري

مدير إنتاج بمصنع للحديد في نيجيريا
(مجارى / بايبات إلخ) بخبرة لا تقل عن 10 سنين

Vacancy for Job with Tempting Salary
As Production Manager in a Steel Factory
in Nigeria (U Channel / Pipes etc)
Experience not less than 10 years
Resume/CV to be sent to the following
e.mail :- hassan@sabalt.com
Contact on Mobile: +234 803 225 4136